الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح
الجلسة **٢٦٧**
الاثنين، ١٢ كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد رو ..... (سيراليون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

افتتاح الدورة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن افتتاح الدورة التنظيمية لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٦.

إقرار جدول الأعمال

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشر جدول الأعمال المؤقت لهذه الجلسة في اليومية الصادرة اليوم.

هل لي أن أعتبر أن الهيئة ترغب في إقرار جدول الأعمال المؤقت؟

أُقِر جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كما يدرك جميع الأعضاء، في يوم الخميس الماضي، ٨ كانون الأول/ديسمبر، اتخذت الجمعية العامة القرار ٩١/٦٠، عن تقرير هيئة نزع السلاح. وقد رحب هذا القرار بالجهود التي بذلتها الهيئة لتحقيق أهدافها خلال جلستها التنظيمية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأوصت الجمعية بأن تكثف الهيئة المشاورات بشأن تلك الجهود، بهدف التوصل إلى اتفاقات نهائية قبل بدء دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٦.

وفي وقت سابق، فيما يكاد يكون استباقا لاتخاذ ذلك القرار، كنت قد طلبت إلى الأمانة العامة أن توزع على أعضاء الهيئة اقتراحي التوفيقي بشأن البند الموضوعي المتعلق بنزع السلاح النووي. وأوضحت في تلك المذكرة، قدر الإمكان، السبب في اعتقادي أنه ينبغي لنا التحرك قدما للأمام، وفي أنه ينبغي لنا معالجة هذا البند بالذات بأسرع ما يمكن، حتى يتسنى للهيئة أن تبدأ أعمالها الموضوعية في أوائل العام المقبل. وهذا الاقتراح الآن معروض على الهيئة.

أوصيت في مذكرتي بأن تعتمد الهيئة الاقتراح المذكور. هل يوجد أي اعتراض؟

يبدو أنه لا يوجد اعتراض على اقتراحي المتعلق بنزع السلاح النووي، بوصفه البند الأول في جدول الأعمال المؤقت لهيئة نزع السلاح للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

لعله ينبغي لنا في هذه المرحلة أن نلقي نظرة على هذين البندين مرة ثانية. تذكر الهيئة أنه كان لدينا بندان لجدول الأعمال: أحدهما الاقتراح المتعلق بنزع السلاح النووي، والآخر كان يتعلق بنزع الأسلحة التقليدية. ثم كانت هناك مسألة أساليب عمل الهيئة. ومن ثم كان لدينا بندان ومسألة واحدة.

وإذا أذنت لي الهيئة، أود أن أتلو البندين والمسألة المدرجة بجدول الأعمال المؤقت لهيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠٠٦. أما البند الأول فعنوانه ''توصيات بغرض تحقيق الهدفين المتمثلين في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية''. أما الثاني فعنوانه ''تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية''. وسوف تتناول الهيئة أيضا ''قضية التدابير اللازمة لتحسين فعالية أساليب عمل هيئة نزع السلاح''. وأذكّر الهيئة بأننا اتفقنا على النظر في هذه المسألة في جلسة عامة خلال الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦، مع تخصيص وقت كافٍ لها، وأشدد على عبارة ''مع تخصيص وقت كافٍ لها'' في الجلسة العامة.

ننتهي من ذلك إلى أن لدينا الآن جدول أعمال للدورة الموضوعية للهيئة لعام ٢٠٠٦.

وأود أن أعرب عن شكري للأعضاء على تعاونهم. فقد أجرينا خلال الصيف، كما تدرك الهيئة، مشاورات مكثفة للغاية. وكان الأمر يبدو أحيانا وكأننا قد توصلنا إلى اتفاق، ثم كان يتضح أننا لم نتصل إلى اتفاق. ولكني أرى أن الاستنتاج الذي خلصنا إليه هو أننا قد أحرزنا بعض التقدم، رغم أن الآراء في شأن هذا التقدم تباينت من وفد لآخر. ولكني شعرت، وقد أُعربَ عن ذلك ضمنيا وليس صراحة، في القرار الذي اتخذته الجمعية يوم الخميس، بأن الهيئة تدرك أنها قد حققت إنجازا، وأنها لن تريد التراجع عنه، وأن الهيئة ماضية في طريقها وستبدأ في تناول المسائل الموضوعية.

السيد ماكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): باسم الاتحاد الأوروبي، أود أن أشكركم يا سيدي الرئيس، وأن أهنئكم على قيادتكم اللجنة صوب الاتفاق على جدول للأعمال. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى العمل بناء على جدول الأعمال هذا وإلى المناقشة الموضوعية في عام ٢٠٠٦.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): وأنا أيضا أريد أن أتوجه لكم بالشكر يا سيدي الرئيس على الجهود التي بذلتموها لمعاونتنا في التوصل إلى جدول أعمال للدورة المقبلة. وبالرغم من أن وفدي لم يكن حاضرا طوال فترة انعقاد دورة الهيئة بكاملها على مدى الأشهر القليلة الماضية، نود أن نؤكد لكم دعمنا الثابت.

وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة التي أثرتموها يا سيدي، لم يفهم وفدي تماما عنوان البند الأخير من جدول الأعمال. فهل لكم أن توضحوا القضية التي يتناولها البند الثاني من جدول الأعمال؟

الرئيس (تكلم بالانكليزية): البند الثاني هو ''تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية''. ويرد نص كل من البندين والقضية الثالثة في تقرير الهيئة، وتتضمنه الوثيقة A/60/42. ويذكر الأعضاء أنه تم الاتفاق على كل شيء بشرط الاستشارة. والتغيير الوحيد الذي لدينا الآن يتعلق بالبند الخاص بنزع السلاح النووي. أما البند الآخر، المتعلق بالأسلحة التقليدية، فسيبقى كما هو، وكذلك مسألة أساليب العمل.

سننتقل الآن إلى البند التالي في جدول الأعمال، المتعلق بالمكتب. كما يدرك الأعضاء، تكوّن مكتب الهيئة بشكله الحالي، واعترضت ذلك بعض صعوبات أو حالات تأخير، في الدورة التنظيمية في تموز/يوليه. وما زال لدينا بعض مناصب شاغرة: نائب للرئيس من مجموعة الدول

الأفريقية، ونائب للرئيس من مجموعة دول أوروبا الشرقية. فهناك منصبان شاغران في المكتب في الوقت الحالي.

وأرى بقوة أن نحاول، قدر المستطاع، وضع نوع من المبادئ التوجيهية لتشكيل المكتب. وبعبارة أخرى، ينبغي أن نأخذ التوزيع الجغرافي بعين الاعتبار.

وأفهم مدى صعوبة أن تتطوع الدول الأعضاء بالعمل في الهيئة. ولعل ذلك يرجع إلى فكرة أن هيئة نزع السلاح نائمة أو آخذة في التلاشي. ولكني أرجو بعد أن بعثنا الحياة في هذه الهيئة الهامة لنزع السلاح في منظومة الأمم المتحدة، أن تكون لنا القدرة على أن نحاول قدر المستطاع التوصل إلى الاسمين اللازمين لعضوية المكتب.

كنت أقول إننا يمكن أن نستخدم نمط التوزيع الجغرافي المتبع في اللجنة الأولى دليلا إلى تشكيل المكتب بالتناوب بين المجموعات الإقليمية. ومن ثم، استباقا للمناقشة التي نجريها في هذا الشأن، وأود أن أتلقى ردود فعل الأعضاء بهذا الخصوص، فقد أعددنا قائمة ستقوم الأمانة بتوزيعها. ويمكن للأعضاء أن يستشفوا منها صورة الوضع القائم منذ عام ١٩٩٨، حين كانت الرئاسة، على سبيل المثال، لممثل مجموعة أوروبا الشرقية، بيلاروس، بينما كان المقرر من كرواتيا. وفي عام ١٩٩٩ كان الرئيس من مصر وكان المقرر من ترينيداد وتوباغو ، بمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وحل دور آسيا في عام ٢٠٠٠، حيث شغلت إيران الرئاسة وشغلت بنن، من المنطقة الأفريقية، منصب المقرر. ثم شغلت الرئاسة في عام ٢٠٠١ جامايكا، من مجموعة أمريكا اللاتينية، وكان المقرر من ميانمار، من المجموعة الآسيوية. أما في عام ٢٠٠٢، فكانت الرئاسة لإيطاليا، من مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى، وكان المقرر من المغرب، من المجموعة الأفريقية. وفي عام ٢٠٠٣، استمر مكتب ٢٠٠٢: إيطاليا رئيسا، والمغرب مقررا. وفي عام ٢٠٠٤، كان الرئيس جورجيا، من مجموعة دول أوروبا الشرقية، والمقرر إسرائيل، من مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى. والآن في عام ٢٠٠٥، تشغل الرئاسة سيراليون، من المجموعة الأفريقية، أما المقرر فهو بلغاريا، من مجموعة أوروبا الشرقية. ومعروض على الأعضاء أيضا قائمة أخرى تبين التوزيع الواسع في تكوين المكتب، الذي لا يقتصر فقط على الرئيس والمقرر، خلال الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٥.

وبطبيعة الحال، لن يكون ذلك قرارا نهائيا، ولكن لا بد من أن يوجد لدينا نظام ما أو مبادئ توجيهية لتناوب الرئاسة. وبهذه الطريقة تعلم الدول، مثلا، أن الدور في عام ٢٠٠٧ سيكون لآسيا أو أفريقيا أو أوروبا الغربية ودول أخرى في تقديم الرئيس، ما لم تقرر الهيئة خلاف ذلك. وعلى هذا الأساس يمكننا أن نبدأ العمل.

سأمنح الأعضاء دقيقتين أو ثلاثا فقط لتصفح تلك الورقة. وسأتلقى بعد ذلك التعليقات بشأن كيفية سير العمل، قبل كل شيء، فيما يتعلق بتكوين المكتب في عام ٢٠٠٦.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أولا بتهنئتكم يا سيدي الرئيس على إدارتكم هذه المشاورات، التي تتيح لنا في نهاية المطاف أن نتفق على جدول أعمال هيئة نزع السلاح. ونرجو أن تؤتي الأعمال الموضوعية ثمارها في العام القادم بعد دورة السنوات الثلاث. ويقف وفدي بطبيعة الحال على أهبة الاستعداد للعمل على تحقيق ذلك الهدف، كما فعلنا في الماضي.

وأشكركم أيضا يا سيدي الرئيس على تزويدنا بهذه الجداول التي تبين التناوب على منصب الرئاسة والمناصب الأخرى في مكتب هيئة نزع السلاح. وأظن هذا العام هو الدورة الحادية عشرة لهيئة نزع السلاح. ولعل أحدا ما يصوبني، ولكني أفهم أن التناوب في مكتب الهيئة قد تحدد

بالفعل، كما هو الحال في اللجنة الأولى. لذلك فإن المسؤولية عن توفير الرئاسة للدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح في العام المقبل تقع على عاتق مجموعة الدول الآسيوية.

وبناء عليه، يفهم وفدي أن هناك مسألتين في هذا الشأن: الأولى، يجب ملء المنصبين اللذين ما زالا شاغرين في المكتب الحالي حتى نستطيع إنجاز الأمور على النحو السليم، وثانيا، نحن بحاجة إلى تشكيل المكتب للدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦.

في هذا الصدد، أعتقد أننا بحاجة إلى بعض الوقت لإجراء مشاورات بين مختلف المجموعات الإقليمية. ووفقا للميثاق، سيكون المقرر من المجموعة الأفريقية. وبعد ذلك سنحتاج بالطبع إلى نواب لرئيس المكتب ورؤساء للأفرقة العاملة من أجل معالجة البنود الموضوعية في جدول الأعمال.

بإيجاز، وحتى لا نأخذ من وقتنا أكثر مما يجب، أقترح أن نتناول المسائل خطوة تلو الأخرى: أولا، استكمال مكتب عام ٢٠٠٥ حتى ننجز الأمور على النحو السليم، ثم نبدأ بالمشاورات بين مختلف المجموعات لتشكيل مكتب عام ٢٠٠٦.

السيد فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إنني أؤيد ما قاله المتكلم السابق بشأن توزيع المهام في المستقبل على أساس المجموعات فيما يتعلق بالرئيس والمقرر. ولكن، نظراً لأننا بذلنا هذا العام جهدا كبيرا لتشكيل المكتب، لعله ينبغي لنا أن نُبقي على هذا المكتب في عام ٢٠٠٦ بحيث نملأ المناصب الشاغرة حسبما تقتضي الحاجة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أولا، هل هناك أية تعليقات بشأن مقترحي ممثل الأرجنتين؟ وحسب فهمي، يدعو هذان المقترحان إلى أن نملأ أولا المنصبين الشاغرين في المكتب الحالي ثم نتعامل لاحقاً مع مكتب عام ٢٠٠٦ ورؤساء الأجهزة الفرعية للهيئة.

السيد ماكبرايد (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ربما يكون سؤالي نابعا عن عدم معرفة، ولكني أسأل فيما يتعلق بملء المناصب الشاغرة في مكتب عام ٢٠٠٥، بأية طريقة سيشارك الأعضاء الجدد؟ وأتساءل عما إذا كنا نبذل الكثير من الجهد لمجرد جلب عضوين إضافيين، بينما قد تم في الحقيقة تقريبا إنجاز أعمال مكتب عام ٢٠٠٥. وأعتقد أننا قد نبدد الكثير من الوقت في محاولة ملء منصبين شاغرين، في الوقت الذي قد توجد لدينا سوابق كانت فيها مكاتب لم يتم تشكيلها بالكامل في هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وربما ينبغي أن ننتهي من هذا الأمر وأن ننتقل إلى عام ٢٠٠٦.

وفيما يتعلق بالمقترح الذي قدمه زميلي الروسي – والداعي إلى أن يكون مكتب عام ٢٠٠٥ هو مكتب عام ٢٠٠٦ – فإن وفدي لا يعارض ذلك. فيبدو أن لدينا سابقة في هذا السياق، حيث أن المكتبين في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كانا متطابقين.

وفي هذه المرحلة، أود أن أشير إلى أن المملكة المتحدة كانت جزءا من المكتب في عام ٢٠٠٥ لأننا كنا نتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي خلال الدورة الموضوعية للهيئة. وفي عام ٢٠٠٦، لن نتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي، وبالتالي من الأرجح أننا سنتنحى عن عضوية المكتب. وهذا لا يعني أننا لن نجد مرشحا بديلا بعد ذلك. لكني أردت إثارة هذه المسألة حتى لا يُفترض أننا سنستمر في عضوية المكتب عام ٢٠٠٦. وهذا لا يعني أي تغيير في الأولوية التي تعطيها المملكة المتحدة لهيئة نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد قلت إنه ربما ينبغي لنا الاستماع إلى تعليقات بشأن المقترح الأرجنتيني. وكانت هناك أيضا بعض التعليقات بشأن مقترح ممثل الاتحاد

الروسي. وبالتالي أطلب من الممثلين التعقيب على كلا المقترحين، لأنهما مترابطان.

أعطي الكلمة لممثلة الأرجنتين بشأن نقطة نظام.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالانكليزية): أرجو المعذرة على طرح نقطة النظام هذه، ولكن من أجل استخدام وقتنا بكفاءة أود سحب اقتراحي الأول – وهو الداعي إلى استكمال تشكيل مكتب عام ٢٠٠٥ – آخذين في الاعتبار الجدول البياني الثاني الذي عممته الأمانة العامة، والذي يوضح أن هناك سوابق لم يتم فيها تشكيل المكتب بالكامل. لذلك، سيدي الرئيس، أطلب النظر في اقتراحي الثاني، والداعي إلى رفع هذه الجلسة لإجراء مشاورات بين المجموعات الإقليمية من أجل تشكيل مكتب عام ٢٠٠٦. ولا داع لأن نستمر في مناقشة تشكيل مكتب عام ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة الأرجنتين على هذا التوضيح.

السيد راشميانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بتشكيل المكتب، أود أن أقول، باسم حركة عدم الانحياز، إنه ينبغي لنا أن نتقيد بالممارسة المتبعة، والتي تقوم على التمثيل الجغرافي بالتناوب. وربما ينبغي لنا في هذا الصدد أن نعطي المجموعة الآسيوية الفرصة للنظر في تقديم مرشحين لرئاسة الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦. وفي حال عدم تمكن المجموعة الآسيوية من التقدم بأي مرشحين، فقد يجوز لنا، كما قال زميلي من المملكة المتحدة، أن نتبع السابقة المسجلة في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، والمتمثلة في الإبقاء على نفس المكتب لمواصلة أعمال الدورة الموضوعية للهيئة. ومرة أخرى، كما قلتم سيدي الرئيس، نود أن ندعم الممارسة المتبعة داخل منظومة الأمم المتحدة.

السيد نجاتي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): بادي ذي بدء، أود أن أشكركم سيدي الرئيس على جهودكم المتعلقة بمسألة جدول الأعمال. ورغم أن وفدي غير راض عن الصياغة الأخيرة، لكن لإبداء المرونة وتمهيد الطريق أمام الدورة الموضوعية للهيئة، فإننا ننضم إلى توافق الآراء بشأن جدول الأعمال. ويسعدنا أن نرى على الأقل ظهور مسألة تحقيق هدف نزع السلاح النووي باعتبارها البند الأول في جدول الأعمال. ونحن مستعدون للمشاركة الكاملة في مناقشات الهيئة في عام ٢٠٠٦.

فيما يتعلق بالمسألة الثانية – وهي تشكيل المكتب – فإنني أفهم سيدي الرئيس فيما يتعلق بالجدول البياني الذي أعددتموه لهذه الجلسة أن سبب تطابق مكتب عام ٢٠٠٢ مع مكتب عام ٢٠٠٣ كان عدم انعقاد جلسات في عام ٢٠٠٢؛ ولم يكن السبب أن المكتب استمر في أعماله لعامين متتاليين. وإذا نظرنا إلى تقرير هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٢، الوثيقة A/57/42، سنرى أن الفقرة ٩، في الفصل المعنون ”تنظيم دورة عام ٢٠٠٢ وأعمالها“، تقول إن الهيئة في الجلسة التنظيمية الأولى، التي عُقدت في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وبسبب ظروف استثنائية، قد قررت مواصلة أعمالها في عام ٢٠٠٣. وذلك يعني أنه لم تكن هناك جلسات في عام ٢٠٠٢. ولذا أردت فقط أن أذكّر الأعضاء بأن التطابق بين المكتبين في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ كان بسبب تلك المسألة.

النقطة الأخيرة لدي، هي أننا، بصفتنا غير عضو، نعتقد أيضا بضرورة الالتزام بمبدأ التناوب. فهذه سابقة، ونحن نود أن نواصل التقيد بذلك المبدأ.

السيد تشاروات (النمسا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بنجاحكم في قيادتنا نحو التوصل إلى جدول أعمال متفق عليه. وسأتوخى الإيجاز في بياني.

كما قال من قبل زميلي ممثل المملكة المتحدة، أعتقد أنهم على الأرجح لن يشاركوا في المكتب الجديد بصفتهم الوطنية، وينبغي كما اقترحت الأرجنتين أن يُتاح لنا بعض الوقت للتشاور وينبغي للمجموعات الإقليمية أن تخرج بمقترحات لها. وأعتقد أن هذه هي أفضل وسيلة فيما يتعلق بالمكتب. وينبغي للمجموعات الإقليمية أن تفكر فيمن تريد أن ترشحهم وأن تقرر ذلك. وأعتقد أننا قد نحتاج جميعا إلى قليل من الوقت لذلك الغرض.

السيد بالدي (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أيضا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، بالإنجاز الكبير الذي تحقق اليوم والمتمثل في إقرار جدول الأعمال والتأكد من أن الدورة المقبلة ستكون دورة موضوعية. فما فتئ العديد منا يتطلعون إلى هذا الأمر، ونحن مدينون لكم بشكرنا.

وأود فقط التأكيد على ما قاله زميلنا الإيراني، حيث أن إيطاليا كانت تتولى الرئاسة عام ٢٠٠٢. فلقد كان السبب عدم انعقاد دورة في عام ٢٠٠٢، وهكذا بقي المكتب بتشكيله السابق. وهي ليست في هذه الحالة سابقة حقيقية. ونحن بالطبع نتفق مع المقترح الأرجنتيني، الذي كان يدعمه آنذاك كل زملائنا الآخرين الذين شاركوا ببيانات، الداعي إلى الاستمرار في التناوب المعتاد. وإني واثق بأن المكتب المقبل سيتمكن من البناء على ما حققناه اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أناشد الآن المجموعات الإقليمية أن تجتمع في الوقت المناسب لها وأن تحاول، بالنظر إلى أن الجميع يعلمون الحالة الآن، الخروج بتشكيل لمكتب الدورة الموضوعية للهيئة في عام ٢٠٠٦، وقد تناقش أيضا المقترحات الخاصة برئاسة الأجهزة الفرعية.

وليست مهمتي أن أحدد موعدا نهائيا، لكني أود مجرد لفت انتباه الأعضاء إلى أهمية أن نعمل بأكبر سرعة ممكنة. وحسب علمي لا يوجد ترتيب لدى خدمات المؤتمرات لأية جلسة تنظيمية لهذا العام. فالجلسة المقبلة ستكون على الأرجح في وقت ما من شباط/فبراير أو آذار/مارس أو في موعد قريب منهما. وآمل أن يكون قد تم اتخاذ قرار ما بين المجموعات الإقليمية في ذلك الحين. وبعد ذلك سيتم تعميم المعلومات أو إرسالها إلى الأمانة العامة.

لا نريد أن نسترخي. فهناك مسائل أخرى سيتعين علينا تناولها، مثل الأسلحة الصغيرة، وما إلى ذلك، ولكني أعتقد أنه يجب الحفاظ على الزخم الموجود لدينا الآن. لذلك آمل أن تتمكن الأمانة العامة بحلول شباط/فبراير من إبلاغ الوفود بما آلت إليه الأمور بالنسبة إلى مكتب الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالانكليزية): آسفة على أخذ الكلمة مرة أخرى. وأود أن أسأل الأمانة العامة بشأن مواعيد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح وأن أشجع أيضا المجموعات الإقليمية على إجراء مشاورات سريعة ومحاولة تشكيل المكتب في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن من بدء المشاورات.

السيد شيرنيافسكي (أمين الهيئة) (تكلم بالانكليزية): سيكون مواعيد الدورة الموضوعية من ١٠ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل توجد أية أمور أخرى تلزم مناقشتها؟

أعتقد أن الجلسة التنظيمية في العام المقبل ستعتمد على الرد الذي تتلقاه الأمانة العامة من الدول الأعضاء فيما يتعلق باستعدادها لتشكيل مكتب الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.